

حواشى الشروانى على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

أي المرجوحة قول المتن (لا يفلت منه) وإن قدر الصيد على التفلت لم يملكه الملجد ولو أخذه غيره ملكه اه مغني قوله (بضم) إلى قوله على المنقول في النهاية والمغني . قوله (أغلق بابه عليه) أي من له يد على البيت لا من لا يد له عليه اه نهاية عبارة سم عبارة العباب وأما بإلجلائه إلى مضيق بيده لا ينفلت منه كبيت ولو مقصوبا اه وفي شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار إنسان وقلنا بالأصح أنه لا يملكه فأغلق عليه أجنبى لم يملكه صاحب الدار ولا الأجنبى ثم قال في العباب وأما بإغلاق ذي اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج اه وفي شرحه قوله لئلا يخرج هي عبارة الروضة والمجموع وغيرهما وعبارة ابن الرفعة فيغلق عليه الباب قاصدا تملكه فإن لم يقصد تملكه لم يملكه أما غير ذي اليد بأن لم يكن له عليه يد ولو بغضب فلا يفيد إغلاقه شيئا فلا يملكه واحد منها اه فعلم أن إغلاق الأجنبى باب الدار إن كان مع كون الدار في يده ولو بغضب أفاد الملك وإلا فلا اه بحذف قوله (الذى قدصه له) أي واعتىد الاصطياد به اه نهاية وأقره سمع وش ورشيدى ويأتى في الشارح ما يوافقه وكذا في المغني ما يواافقه قوله (وكذا هو) أي الصيد قوله (على المنقول المعتمد) أي خلافا للجواهر والعباب عبارة البحيرمى ثم المملوك بهذا الطريق أي التعشيش إنما هو البيض والفرخ كما صر في الجواهر وعبارة العباب ومن بنى بناء ليعيش فيه الطير فعيش في ملك بيضه وفرخه لا هو انتهت وهو ظاهر لأنه لم ينزل منعة الطائر لا حسا ولا حكما بمجرد التعشيش سمع وقضية الحاوي ملك الطائر أيضا وأخذ به القونوى وهو ظاهر الروض واعتمده الطبلاوي وكذا م ر بشرط أن يقصد بالبناء تعشيسه وأن يعتاد البناء للتعشيش اه بحذف قوله (لكنه يصير أحق به) أي فيحرم على غيره أخذه لكنه يملكه قوله (أما ما عليه) إلى قول المتن ومتى ملكه في المغني إلا قوله وعلم إلى وإن السفينة قوله (أما ما عليه أثر ملك إلخ) محترز قوله وليس عليه أثر ملك .

قوله (فهو لقطة) أو ضالة اه مغني قوله (وكذا درة إلخ) عبارة المغني .

\$ فرع الدرة التي توجد في السمكة غير مثقوبة ملك للصياد إن لم بيع \$ السمكة وللمشتري إن باعها تبعا لها قال في الروضة كذا في التهذيب ويشبهه أن يقال إنها في الثانية للصياد أيضا كالكنز الموجود في الأرض يكون لمحببها وما بحثه هو ما جزم به الإمام والماوردي والرويانى وغيرهم فإن كانت مثقوبة فللباائع إن ادعاهما فإن لم يكن بيع أو كان ولم يدعها البائع فلقطة وقيد المماوردى ما ذكر بما إذا صادها من بحر الجوهر إلا فلا يملكتها بل تكون لقطة اه وقوله فللباائع إن ادعاهما إلخ كذا في النهاية وقال ع ش أي وإن لم تكن لائقة به

وبعد ملکه لمثلها اه قوله (مثقبة) أي مثلًا قوله (وإن) أي إن لم تكن مثقبة قوله (فله) أي الصائد قوله (إن صادها إلخ) جزم به النهاية بلا عزو قوله (من بحر الجوادر) وينبغي أو من غيره لكن علم خروجها من بحر الجوادر عبارة عن قوله من بحر الجوادر مجرد تصوير اه .

قوله (لم تنتقل عنه إلخ) وفaca للمغني كما مر وخلافا للنهاية والشهاب الرملي عبارة سه قوله لم تنتقل عنه إلخ هو ما بحثه الشیخان وجزم به الإمام والماوردي والرویني وغيرهم والذي في التهذيب وجزم به في الروض أنها للمشتري وقال شیخنا الشهاب الرملي إنه المعتمد لأنها كفضلات السمكة بخلاف الكنز اه قوله (ولو دخل) إلى قوله وعلم في النهاية قوله (ولو دخل سمك) يعني تسبب في إدخاله كما هو ظاهر اه ع ش قوله (حوضه) أي الحوض الذي بيده قوله (وإن إلخ) أي بأن كان كبيرا لا يمكنه أن يتناول ما فيه إلا بجهد وتعب أو إلقاء شبكة في الماء لم يملكه به ولكن صار إلخ مغني ونهاية قوله (فيحرم على غيره إلخ) أي بغير إذنه نهاية ومغني قوله (أو بما يحل إلخ) عبارة المغني أو مستأجر له أو معار أو مغصوب تحت يد الغاصب اه قول المتن (وغيره) الواو بمعنى أو قوله (لكنه) أي الغير قوله (لا يقصد به الاصطياد) أي والقصد مراعي في التملك نهاية ومغني